أثر التضخم المستورد على الواردات الغذائية في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)

د. ناصر محمد المسلاتي
عضو هيئة تدريس جامعة عمر المختار ،اقتصاد زراعي ،ليبيا
Drnasr23@yahoo.com

د. سالم هلال الشريف
عضو هيئة تدريس جامعة عمر المختار ،اقتصاد زراعي ،ليبيا
Salem.elshaeef@omu.edu.ly

الملخص

هدف البحث إلى قياس اثر التضخم المستورد على كل من الواردات الكلية والواردات الغذائية والتضخم المحلي ، واستخدم البحث بيانات سنوية عن الفترة(1990–2020) باستخدام أسلوب الاقتصاد القياسي المتمثل في نموذج اختبار التكامل المشترك وتم التوصل من خلال ذلك إلى مجموعة من النتائج منها أن معدل التضخم المستورد لم يسهم الا بنسبة بسيطة من حجم التضخم المحلي وذلك بسبب دعم أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية المستوردة ، وان التضخم المحلي يرجع الى عدة عوامل داخلية مثل زيادة معدل العرض النقدي أو زيادة معدل الاستقرار النقدي ، ومن النموذج القياسي تبين من النموذج الأول عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين التضخم المستورد والواردات الكلية كما تبين من النموذج الثاني الي عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين التضخم المستورد والواردات الغذائية بينما هناك علاقة في الاجل القصير وعند فترات الابطاء الثانية بين التضخم المستورد والواردات الغذائية ، كما تبين من النموذج الثالث وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ما بين التضخم المحلي والتضخم المستورد . وهذا ما يفسر ان الأسعار العالمية تؤثر على الأسعار المحلية، واوصى البحث بمحاولة إيجاد استراتيجية لإحلال الواردات التي تؤثر بدرجة كبيره على المستويات العامة للأسعار وإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد احتياجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنعة التي تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو تجنب الواردات من المنتجات المصنعة من الخارج، وبالتالي تجنب انتقال التضخم إلى الاقتصاد المحلي.

الكلمات المفتاحية : التضخم – الواردات – السلع الغذائية – الرقم القياسي– ليبيا

The impact of imported inflation on food imports in Libya During the period (1990-2020)

Abstract

The research aimed to measure the impact of imported inflation on total imports, food imports, and domestic inflation. The research used annual data for the period (1990-2020) using the econometric method represented by the cointegration test model. Through this, a set of results were reached, including that the imported inflation rate contributed only a small percentage of the volume of domestic inflation due to subsidizing the prices of a number of imported basic food commodities, and that domestic inflation is due to several internal factors such as an increase in the money supply rate or an increase in the rate of Monetary stability, and from the standard model it was shown from the first model that there is no long-term equilibrium relationship between imported inflation and total imports as shown from the second model There is no long-term equilibrium relationship between imported inflation and food imports, while there is a relationship in the short term and during the second slowdown periods between imported inflation and food imports. As shown by the third model, there is a long-term equilibrium relationship between domestic inflation and imported inflation. This explains that international prices affect local prices, and the research recommended trying to find a

strategy to replace imports that greatly affect the general levels of prices and establishing some manufacturing industries to meet the needs of the local market instead of manufactured goods that are imported from abroad. Accordingly, the substitution policy aims to Reducing or avoiding imports of manufactured products from abroad, thus avoiding the transmission of inflation to the local economy.

Key worde: Inflation- imports- food commodities- index number- Libya

المقدمة

يعد التضخم من اخطر المشاكل التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سوء إذ يضيف أعباء اجتماعية واقتصادية، ويعيق عملية تخصيص الموارد مما يؤثر سلبا على الاقتصاد والنمو الاقتصادي حيث أن الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الكلي في معظم الدول ولاسيما النامية منها بسبب ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية ، والجدير بالذكر بأن التضخم يصنف إلى أنواع كثيره ولعل أهمها هو التضخم من حيث المصدر ومنه التضخم المستورد وينشأ هذا النوع بسبب تأثير العوامل الخارجية والداخلية في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية وبالتالي يكون هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات مما ينعكس على أسعار بيعها محليا وبالتالي تستورد الدول منها هذا التضخم ويظهر ذلك في اقتصاديات الدول الصغيرة والمفتوحة على العالم . ويُعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات المنفتحة على الخارج وبمعدلات عالية، إذ تسيطر الصادرات النفطية على أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الليبية، فالاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي تتميز بالتركز في الصادرات (النفط الخام) وبالتالي فهي أكثر عرضه للتقلبات الخارجية ولعل أهمها التضخم المستورد ، وتبعا لذلك يعاني الميزان التجاري الزراعي الليبي من عجز مستمر بسبب زيادة الواردات وانخفاض الصادرات في ظل ضعف القطاعات الإنتاجية من تلبية الطلب المحلي الذي تسبب في التضخم المستورد والذي من شأنه التأثير سلبا على الميزان التجاري الزراعي الليبي وعرقلة الوصول الى تنويع الهيكل الإنتاجي

المشكلة :

تكمن مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد الليبي على الاستيراد لمعظم السلع والخدمات من اجل سد فجوة الطلب وضعف القطاع الإنتاجي لتلبية احتياجات الطلب المحلي الامر الذي تسبب في حدوث التضخم المستورد والذي من شانه تباطؤ النمو الاقتصادي وعدم الوصول الي هدف التنوع الاقتصادي

هدف البحث: يهدف البحث إلى توضيح تأثير التضخم المستورد الذي ينتقل من خلال الأسعار العالمية على الواردات الكلية والواردات الغذائية وعلى التضخم المحلي .

مفاهيم حول التضخم والتضخم المستورد:

يعرف **التضخم الاقتصادي** بأنه الارتفاع التصاعدي والمستمر لمستوى الأسعار في الاقتصاد نتيجة لانخفاض قيمة النقود، ولا يوجد سبب واحد فقط للتضخم، ومن ذلك حالة جذب الطلب أي عندما يزيد الطلب على العرض فترتفع الأسعار، وهناك حالة دفع النفقات وذلك عندما ترتفع نفقات الصناعة وخصوصاً في بند الأجور فتدفع الأسعار إلى أعلى ، اما النظرية الكينزيه تفسير التضخم على انه التغيرات في المستوى العام للأسعار الناتجة عن التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي فالنظرية الكنزية تخلص إلي أن زيادة الطلب على السلع والخدمات دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار وذلك بسبب وجود كمية كبيرة من النقود تطارد سلع قليلة فينتج عنها ما يعرف بالتضخم. وترى المدرسة الهيكلية

أن التضخم ينشأ نتيجة لوجود خلل هيكلي ناشئ عن عدم مجاراة العرض للزيادات التي تحدث في الطلب، حيث أن زيادة الطلب على المنتجات دون أن يصاحبها زيادة في العرض الحقيقي يؤدي إلى حدوث ارتفاع في مستويات أسعارها. (عنائة، 2006) ويتأثر التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية والتي يختلف تأثيرها من اقتصاد لآخر مثل عرض النقود، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الأنفاق الحكومي، عجز الموازنة، قيمة الصادرات والواردات وسعر الفائدة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يعرف بأنه الرقم الذي يعكس التغير في المستوى العام للأسعار التي تقوم الأسر بشرائها،(العنابي، 1995)

المخفض الضمني : يعتبر المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي عن الرقم القياسي العام للأسعار والذي يقاس عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس.(شوشان ،1993)

بينما يعرف **التضخم المستورد**: بأنه التضخم الناجم عن ارتفاع الاسعار على المستوى العالمي مما يؤدي الى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة كما أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية أمام العملة الأجنبية للدولة المصدرة للمنتجات (كالدولار الامريكي أو اليورو) يمثل صورة أخرى من صور التضخم المستورد حيث ترتفع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية وبذلك يسبب في ارتفاع اسعار السلع المستوردة في الاسواق المحلية مما قد ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على المستوى العام للأسعار المحلية (زكي ، 1986) ، كما يعرف بانه التضخم الذي ينتج عن تأثير أسعار السلع التي يتم استيرادها والتي تؤدى لاحقا الى ارتفاع أسعار السلع المحلية ويتم قياس التضخم المستورد عن طريق المعادلة التالية.

$$\text{التضخم المستورد} = \text{معدل التضخم العالمي} \times \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

الدراسات السابقة :

قامت (نجلاء، 2008) بدراسة عن محددات التضخم في الاقتصاد السعودي، من اجل اختبار العلاقة بين التضخم وعرض النقود، وقد أوضحت الدراسة أن من خلال الجانب النظري أن التضخم المستورد يلعب دورا أساسيا في تغذية الضغوط التضخمية نظرا لما تتمتع به المملكة من انفتاح على العالم الخارجي ومن ثم سهولة انتقاله من الدول المتقدمة إلى اقتصاد المملكة العربية السعودية وذلك بسبب زيادة الواردات وزيادة السيولة النقدية. وكذلك يؤثر عرض النقود على التضخم بالزيادة بشكل لا يمكن تجاوزه.

وفي دراسة (أميره ومحمد،2010) عن محددات التضخم في السودان خلال الفترة (1980-2008) ، حيث كان الهدف معرفة أسباب التضخم في السودان وأثارها، وما هي المتغيرات المؤثرة على التضخم واتجاه تأثيرها، والتعرف على العوامل والمحددات المؤثرة في دالة التضخم في السودان، فكان من أهم النتائج أن أسعار الواردات ليست لها تأثير على دالة التضخم في السودان خلال فترة الدراسة.

وعن دراسة قام بها(الجراح،2011) عن مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي والأسعار العالمية للصادرات ودرجة الانفتاح) في شرح معدلات التضخم في المملكة في الأجلين الطويل والقصير مما يدل على قوة تشابك الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي. كما أظهرت النتائج أن السياسة النقدية تؤدي دورا مهما في التأثير على معدل التضخم سواء في الأجل الطويل أو القصير.

وتوصلت دراسة الكبيسي،(2018) ان نظام السعر المدار في العراق هو اقل الأنظمة تأثر بالتضخم المستورد ذلك من خلال تدني مساهمة التضخم المستورد بمعدل التضخم في الاقتصاد العراقي على الرغم من الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على العالم الخارجي وأوصى البحث باستخدام أنظمة اسعار صرف متعددة من اجل دعم بعض السلع والخدمات الضرورية بالمقابل استخدام سعر الصرف لمنع دخول بعض السلع والخدمات المنتجة محلية .

هدفت دراسة (فايزة ، و واخرون، 2020) الى تقدير التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة قياسية استنادا إلى متغيرين وهما معدل التضخم المستورد ومعدل التضخم العادي وأشارت النتائج ان للمتغيرات علاقة تكامل طويلة وكان لمعدل التضخم المستورد أثر في كبح معدلات التضخم، وتحركات التضخم المستورد مع التضخم العادي يلتقيان في الأجال الطويلة وهذا ما يفسر أن التضخم المستورد يفسر إلى حد كبير التغيرات التي تحدث في التضخم العادي.

وقام (الجروشي واخرون، 2021) بدراسة عن تحليل ظاهرة التضخم المستورد في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2013) واشارة النتائج ان الاقتصاد الليبي يعاني من ظاهرة التضخم المستورد بسبب ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج وقد نتج عن هذا الانفتاح وجود تأثير للعوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي ، خصوصا من ناحية تسرب الضغوط التضخمية الخارجية ووجود ظاهرة التضخم المستورد .

اولاً: تطور معدلات التضخم العام في الاقتصاد الليبي

1. تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2000)

شهدت بداية هذه الفترة تطبيق العقوبات الدولية على ليبيا فيما يعرف بقضية لوكربي الامر الذي انعكس على تزايد نسبة العملة في التداول بالنسبة للبنود الأخرى خلال عامي 1992، 1993 خصوصا مع القيود التي تفرضها الدولة الليبية على بيع وشراء العملات مما أدى إلى تزايد الطلب على العملة وتنامي السوق الموازية وارتفاع معدل التضخم خلال هذه الفترة وعليه ارتفاع من 8.6% عام 1990 إلى 13.4% عام 1995 وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها.

أ- فرض الحضر الاقتصادي على ليبيا وماتبعة من عقوبات أخرى منها تجميد بعض الأرصدة الليبية في الخارج إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل وغيرها.

ب- صدور قانون (9) بشأن مزاولة النشاط الاقتصادي في الطلب على الصرف الأجنبي.

ت- اعداد الخطط التنموية والاستمرار بالعمل بموجب ميزانيات إنمائية سنوية.

وتجدر الملاحظة إلى أن الزيادة المتسارعة في معدلات التضخم بعد عام 1991 ترجع إلى مواجهة المستهلك لمجموعة من أسعار الصرف (الرسمي، التجاري، الموازي) وذلك إلى جانب تعدد الأسعار التي تباع بها بعض السلع، إلى جانب نقص العرض، سواء من الإنتاج المحلي، أو عن طريق الاستيراد. بعد ذلك انخفضت معدلات النمو إلى السالب من 10.84% عام 1995 إلى 9.56- % عام 2002 وقد يرجع سبب هذه الانخفاضات إلى حدوث استقرار في أسعار العديد من السلع حيث وصل سعرها إلى سقف معين استقرت عنده أو شهدت زيادات طفيفة في أسعارها

2. تطور معدل التضخم خلال الفترة (2001-2010)

شهدت هذه الفترة ارتفاع في أسعار النفط العالمية مما أدت إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة، وعلى غرار ذلك قامت الدولة بتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية التحتية، وكذلك تعديل وتوحيد سعر الصرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، بينما كانت معدلات التضخم في تذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع حيث سجل في العديد من السنوات معدلات سالبة ، كما بلغ معدل التضخم عام 2003 2.14-% وارتفع عام 2010 بحوالي 2.4% ، حيث شهدت هذه الفترة انخفاضا كبير عما كان علية في عقد الثمانينات والتسعينات وقد يرجع السبب إلى استمرار سياسة الدعم السلعي ودعم المحروقات والطاقة في ليبيا لمختلف قطاعات الاقتصاد الليبي كان لها أثر كبير في كبت الضغوط التضخمية في ليبيا، بالإضافة إلى اتباع الدولة لجملة من السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتي تمثلت في تعديل وتوحيد سعر الصرف ورفع القيود على الصرف الأجنبي وتخفيض الرسوم الجمركية لبعض السلع الضرورية وفتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في العملية التنموية، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى انخفاض معدل التضخم في ليبيا(ذهب ، 2017) باستثناء عامي (2007-2008) الذين شهدا ارتفاعا في أسعار الواردات نتيجة لموجة التضخم التي عصفت بالاقتصاد العالمي إبان تلك الفترة بسبب زيادة أسعار النفط وبلوغها مستويات غير مسبوقة ونتيجة لذلك ارتفع معدل التضخم بنسبة 6.2%، 10.4% علي التوالي عامي (2007-2008) مقارنة بنحو 1.5% عام 2006.(مصرف ليبيا المركزي ،2010)

3. تتطور معدل التضخم العام خلال الفترة (2011-2020)

ارتفاع معدل التضخم بين عامي 2010 و2011 وارتفع الى حوالي 15.9% عام 2011 ثم إلى 25.5% عام 2017 وقد يرجع سبب ذلك الارتفاع الذي حدث في مستوى عام للأسعار خلال هذه الفترة إلى مجموعة من العوامل أهمها الاحداث التي مرت بها ليبيا خلال هذه الفترة والتي أدت إلى نقص المعروض من كافة السلع والخدمات ونزوح المواطنين إلى مناطق متعددة داخل ليبيا وخارجها وزيادة الانفاق العام نتيجة لاعتماد ميزانية التي تعتبر الأعلى في تاريخ ليبيا والتي ترتب عليها زيادة كبيرة في معدلات الانفاق الجاري. ويعزى هذا التضخم ايضا إلى عدّة أسباب منها الاضطرابات في سلسلة التوريد وضعف العملة المحلية والدعم المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط وتصديره .(البنك الأفريقي للتنمية،2018) ،ثم انخفض معدل التضخم عام 2020 الى حوالي 1.4%

ثانياً: الواردات الكلية والغذائية في الاقتصاد الليبي

تلعب التجارة الخارجية دوراً رئيسياً في الاقتصاد القومي الليبي ولكل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إذ أنها تعكس الوضع الاقتصادي للمجتمع وما يطرأ عليه من تغيرات كما أنها ترتبط بمختلف المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، ويعتمد السوق المحلي بنسبة تتجاوز 85 % في تلبية احتياجات كافة القطاعات والافراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية كالآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية على الأسواق الخارجية

1- التوزيع الجغرافي للواردات:

تعد بلدان الاتحاد الأوربي المصدر الرئيسي لواردات ليبيا حيث بلغت أهميتها النسبية في المتوسط نحو 5.36 %من اجمالي الواردات خلال الفترة (2018 – 2021) حيث سجلت قيمة الواردات 3.5 ،2.5، 4.4 ، 1.6مليار دولار على التوالي خلال الفترة(مصرف ليبيا المركزي ، 2021)، ويعود ذلك الى الجوار الجغرافي الذي يلعب دورا رئيسا بين ليبيا ودول منطقة

اليورو في زيادة حجم المبادلات ، فيما شكلت الدول الأسيوية واقطار جامعة الدول العربية و الدول الأوروبية الأخرى النسب الباقية .وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1) الى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا و الدول الأفريقية وأستراليا ونيوزيلندا.

2- التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات المنتجات المعدنية وكذلك واردات الآلات ومعدات النقل المرتبة الأولى من اجمالي الواردات خلال الفترة (2018 – 2021) حيث شكلت 9.39 %من اجمالي الواردات، وهذا يعكس مدى ضعف وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الافراد مما يؤدي ذلك إلى زيادة درجة الانكشاف الخارجي وزيادة الطلب على النقد الأجنبي. فيما احتلت واردات المواد الغذائية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتشكل 11.4% خلال الفترة (2018-2021) (مصرف ليبيا المركزي ، 2021)

جدول رقم (1) التوزيع الجغرافي للواردات(مليون دولار)

مجموع البلدان	2018	2019	2020
مجموعة دول الاتحاد الأوربي	5304.6	5150.9	4438.4
اقطار جامعة الدول العربية	2865.8	2977.9	2233.7
الدول الأسيوية	3765.1	5823.2	4342.9
دول اوربية أخرى	739	626.1	615.2
البلدان الافريقية	8.9	7.4	8.2
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	608.4	837.6	571.1
استراليا ونيوزيلاندا	60.8	90.2	103.1
الإجمالي	13352.6	15513.3	12313.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، اعداد متفرقة

باستعراض البيانات الموضحة في جدول رقم (2) يتبين أن متوسط قيمة الواردات الكلية للفترة (1990-2000) بلغت حوالي2318.82 مليون دينار، حيث يتبين انخفاض قيمة الواردات الكلية والغذائية خلال تلك الفترة وذلك بسب الحصار الاقتصادي على ليبيا في عام 1992 الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الصعوبات والمشكلات ومن بينها عدم توفر السيولة الكافية، وتأخر فتح الاعتمادات، غياب التنسيق والتوازن. ومنع البلدان من تصدير معدات ومواد معينة ضرورية للتشغيل ونتيجة لفرض العقوبات تأثر قطاع الاقتصاد والتجارة بتجميد الاموال الليبية بالخارج لعدة سنوات. بينما بلغ متوسط قيمة الواردات الغذائية للفترة (1990-2000) حوالي 424.21 مليون دينار بنسبة 18.01% من الواردات الكلية وتتمثل أهم الواردات الغذائية في دقيق القمح، والقمح، وزيت الذرة، والسكر المكرر، والذرة الشامية، والأرز، ومعجون الطماطم، والحليب الكامل، والشعير

وكما يتبين من جدول رقم (2) ان قيمة الواردات الكلية ارتفعت الى حوالي 17424.6 مليون دينار ونتيجة لذلك ارتفعت الواردات الغذائية الى حوالي 1802.08 مليون دينار وبنسبة 11.52% كمتوسط للفترة (2001-2010)، وقد يرجع ذلك لرفع الحضر الاقتصادي على الاقتصاد الليبي. كما زادت قيمة الواردات الكلية الى حوالي 24197.46 مليون دينار وزادت قيمة الواردات الغذائية الى حوالي 3663.41 مليون دينار وبنسبة 16.67%. كمتوسط للفترة (2011-2020).

جدول رقم (2) الواردات الكلية والغذائية خلال الفترة (1990-2020) (مليون دينار)

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الغذائية	نسبة الغذائية الى الكلية
2000-1990	2318.82	424.21	18.01
2010-2001	17424.60	1802.08	11.52
2020-2011	24197.46	3663.41	16.67

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، اعداد متفرقة

ثالثا : التضخم المستورد في الاقتصاد الليبي

يقصد بالتضخم المستورد بانه الارتفاع الذي يحدث في الأسعار المحلية في أي اقتصاد راجع في جانب منه إلى الارتفاع الحاصل في أسعار الواردات المكونة لسلة الاستهلاك المحلية، ومن ثم فإنه كلما زادت أهمية السلع المستوردة ومكانتها في هذه السلة الاستهلاكية، زادت في المقابل الضغوط التضخمية المستوردة من العالم الخارجي، ولهذا السبب تحديدا، فإن الدول المنكشفة تجارياً هي نفسها أكثر دول العالم معاناة من هذا النوع من التضخم. والانكشاف التجاري يقصد به النمو المستمر في الواردات دون أن يقابله أو يكافئه نمو في الصادرات، وهذا هو حال الغالبية العظمى للدول الآخذة في النمو المنتشرة في قارات أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. ومن بيانات الجدول رقم (3) نلاحظ ان التضخم لم يسجل معدلات كبيرة وذلك نتيجة تدخل الدولة وسياسات الدعم المفروضة حيث يجري في ليبيا دعم أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية، حيث تباع للمواطنين بأقل من سعر التكلفة، ويتم أيضا دعم أسعار الوقود والكهرباء. وقدمت ليبيا لسنوات عديدة منتجات استهلاكية مدعومة للمواطنين، فقد تم تأسيس منظمة حكومية باسم المؤسسة الوطنية للسلع التموينية "ومن ثم أعيد تسميتها" بصندوق موازنة الأسعار تحت إشراف وزارة الاقتصاد، تعتبر هذه المؤسسة السلطةَ المسؤولةَ عن استيراد السلع الغذائية الأساسية وبيعها بأسعار مدعومة.

1- التضخم المستورد خلال الفترة (1990-2000)

يتبين من الجدول رقم (3) ان التضخم المستورد انخفض من حوالي 2.09 عام 1990 الى حوالي 0.39 عام 2000 **و**ذلك نتيجة لانخفاض التضخم العالمي خلال تلك الفترة، وبلغ متوسط نسبة التضخم المستورد مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.48% وشكل حوالي 0.17% من التضخم المحلي

2- التضخم المستورد خلال الفترة (2001-2010)

يتبين من الجدول رقم (3) ان التضخم المستورد انخفض من حوالي 3.99 عام 2001 الى حوالي 3.51 عام 2010 **و**ذلك نتيجة لانخفاض التضخم العالمي خلال تلك الفترة، وبلغ متوسط نسبة التضخم المستورد مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.36% وشكل حوالي 0.26% من التضخم المحلي

التضخم المستورد خلال الفترة (2011-2020) من الجدول رقم (3) نلاحظ انخفاض التضخم المستورد ما بين عامي 2011 و2020 من حوالي 1.61% الى حوالي 0.21% وبلغ متوسط نسبة التضخم المستورد مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.99% وشكل حوالي 017% من التضخم المحلي

جدول رقم (3) مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي

السنوات	التضخم العالمي	التضخم المستورد	التضخم المحلي	نسبة التضخم المستورد من المحلي
1990	8.45	2.09	8.62	0.24
1991	9.30	2.21	10.60	0.21
1992	7.71	1.63	11.73	0.14
1993	8.20	2.14	9.02	0.24
1994	10.30	2.30	9.97	0.23
1995	9.27	1.76	13.44	0.13
1996	6.95	1.38	10.84	0.13
1997	5.59	1.10	11.29	0.10
1998	5.11	0.83	11.23	0.07
1999	3.22	0.42	5.00	0.08
2000	3.63	0.39	1.50	0.26
2001	3.99	0.56	-2.89	-0.19
2002	3.07	1.12	-9.13	-0.12
2003	3.30	0.92	-2.14	-0.43
2004	3.66	1.11	1.30	0.86
2005	4.25	1.08	2.60	0.41
2006	4.49	1.04	1.50	0.69
2007	5.34	1.36	6.20	0.22
2008	8.95	2.18	10.40	0.21
2009	3.04	1.06	2.40	0.44
2010	3.51	1.18	2.40	0.49
2011	5.00	1.61	15.90	0.10
2012	3.85	1.20	6.10	0.20
2013	2.78	1.43	2.60	0.55
2014	2.76	1.89	2.40	0.79
2015	1.59	0.95	9.80	0.10
2016	1.66	0.44	25.90	0.02
2017	3.40	0.93	28.50	0.03
2018	3.30	0.57	13.60	0.04
2019	2.60	0.67	-2.20	-0.30
2020	1.20	0.21	1.40	0.15

المصدر: 1- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2-مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، اعداد متفرقة

رابعاً : الجانب التطبيقي :

1- توصيف النموذج

النموذج القياسي لأثر التضخم المستورد على الواردات الكلية والغذائية والتضخم المحلي في ليبيا

IMP= قيمة الواردات الكلية

INFIMP = التضخم المستورد

A IMP= قيمة الواردات الغذائية

INF= التضخم المحلي

2- دراسة استقرار السلاسل الزمنية

جدول رقم (4) Augmented Dickey-Fuller test statistic

المتغيرات	المستوى	الفرق الاول	درجة تكامل السلسلة
IMP	-0.852 (0.789)	-6.257 (0.0006)	I(1)
A IMP	-0.857 (0.786)	-6.742 (0.000)	I(1)
INFIMP	-2.805 (0.208)	-5.520 (0.001)	I(1)
INF	-3.59 (0.012)	-------	I(0)

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 10

يتم فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات باستخدام (ADF test) ، حيث يختبر الفرض الصفري وهو وجود جذر الوحدة مقابل سكون الاتجاه ، وذلك حتى يكون الانحدار غير زائف ، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4) يتضح أن السلسلة الزمنية للمتغير (INF) ساكنة عند المستوى. بينما باقي السلاسل الزمنية ساكنه عند الفرق الأول لذا فأن اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL هو الاختبار المناسب في هذه الدراسة.

3- تقدير النموذج

أ- تقدير النموذج الأول: اثر التضخم المستورد على الواردات الكلية

IMP =F(INFIMP)

اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

لاختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين أستخدم منهج الحدود للتكامل المشترك استنادا على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة. ويتم الاعتماد على اختبار (ARDL Bounds Test) والذي تتضح نتائجه في الجدول رقم (5) إذ تشير النتائج إلى عدم وجود تكامل مشترك وذلك بالاعتماد على قيمة (F) والتي كانت اقل من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج عند كل مستويات المعنوية ، وهذه النتيجة تؤكد على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين التضخم المستورد والواردات الكلية كما يتبين من معلومات الجدول رقم (6) الى عدم وجود علاقة بين التضخم المستورد والواردات الكلية وهذا يعكس دور العوامل الداخلية في احداث الموجات التضخمية في الاقتصاد الليبي.

جدول رقم (5) نتائج اختبار ARDL Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.51	3.02	10%	1.186058	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	K
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews(10)

جدول رقم (6)معلومات الاجل الطويل (معادلة تصحيح الخطاء)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7557	0.315	4009.158	1264.700	C
0.1348	-1.558	0.101040	-0.157479	imp(-1)*
0.5043	0.680071	2822.926	1919.791	INFimp(-1)
0.0115	2.781767	2974.184	8273.486	D(INFimp)
0.5498	0.608283	3274.854	1992.039	D(INFimp(-1))
0.0365	2.241470	2951.440	6615.564	D(INFimp(-2))
0.0196	-2.538350	3124.653	-7931.462	D(INFimp(-3))

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي(10) Eviews

ب- **تقدير النموذج الثاني: اثر التضخم المستورد على الواردات الغذائية**

AIMP=F(INFIMP)

جدول رقم (7) نتائج اختبار ARDL Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.51	3.23	10%	2.096267	F-statistic
4.19	3.02	5%	1	K
4.82	4.48	2.5%		
5.69	4.96	1%		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي(10) Eviews

إذ تشير النتائج في الجدول رقم (7) إلى عدم وجود تكامل مشترك وذلك بالاعتماد على قيمة (F) والتي كانت اقل من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج عند كل مستويات المعنوية، وهذه النتيجة تؤكد على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين التضخم المستورد والواردات الغذائية كما يتبين من معلومات الاجل القصير والجدول رقم(8) الى ان التضخم المستورد يؤثر في قيمة الواردات الغذائية في الاجل القصير وعند فترات الابطاء الثانية

جدول رقم (8) معلومات الاجل الطويل (معادلة تصحيح الخطاء)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2876	1.095756	306.5203	335.8714	C
0.7297	-0.350890	0.068236	-0.023943	AIMP(-1)*
0.8202	-0.230645	199.7839	-46.07920	INFIMP(-1)
0.0934	-1.771365	0.203683	-0.360798	D(AIMP(-1))
0.0598	-2.008844	0.194277	-0.390272	D(AIMP(-2))
0.0925	1.776975	218.4060	388.1020	D(INFIMP)
0.3925	0.876086	249.3034	218.4112	D(INFIMP(-1))
0.0854	1.820357	209.5281	381.4158	D(INFIMP(-2))
0.1346	-1.566880	214.2011	-335.6275	D(INFIMP(-3))

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (10)Eviews

ت- تقدير النموذج الثالث : اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي

INF=F(INFIMP)

جدول رقم (9) نتائج اختبار ARDL Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.52	3.01	10%	10.23828	F-statistic
4.13	3.22	5%	1	K
4.72	4.78	2.5%		
5.99	4.98	1%		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews(10)

جدول رقم (10) معلومات الاجل الطويل (معادلة تصحيح الخطاء)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5960	-0.538295	3.005441	-1.617815	C
0.0000	-5.283482	0.148433	-0.784243	INF(-1)*
0.0370	2.226669	2.274686	5.064972	INFIMP(-1)
0.0090	2.876961	0.158299	0.455419	D(INF(-1))
0.3344	-0.988017	2.444165	-2.414877	D(INFIMP)
0.0027	-3.392502	2.617799	-8.880890	D(INFIMP(-1))
0.0075	-2.956567	2.570211	-7.599001	D(INFIMP(-2))

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews(10)

جدول رقم (11) معادلة التكامل المشترك

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0435	2.458424	0.59 120	1.458419	INF
0.6053	-0.524645	3.931992	-2.062899	C

$$EC = LINF - (1.4584*INF - 2.0629)$$

تتضح نتائجه في الجدول رقم (9) إذ تشير النتائج إلى وجود تكامل مشترك وذلك بالاعتماد على قيمة (F) والتي كانت اكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج عند كل مستويات المعنوية ، وهذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ما بين التضخم المحلي والتضخم المستورد . وهذا ما يفسر ان التضخم المستورد يفسر الى حد كبير التغيرات التي تحدث في التضخم المحلي

وتشير قيمة الحد الثابت في الجدول (10) انه في حالة ثبات التضخم المستورد فان معدل التضخم المحلي يرتفع بحوالي 1.61% كنتيجة لعوامل داخلية ترتبط بالتضخم المحلي وهو ما يتلاءم والنظرية الاقتصادية. كما تبين من معلومات الاجل القصير ان هناك علاقة موجبة ما بين التضخم المحلي والتضخم المستورد، كما إن معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT) معنوية وسالبة وذلك دليل على علاقة تكامل مشترك صحيحة وتساوى (0.78-) ، وتشير معلومات الاجل الطويل ان هناك علاقة موجبة ما بين

التضخم المحلي والتضخم المستورد ، كما تشير نتائج النموذج إلى القدرة العالية لهذا النموذج في تفسير التغير في معدل التضخم المحلي في ليبيا حيث بلغ معامل التحديد 62% مما يدل على أن التضخم المستورد يفسر حوالي 62%من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم المحلي .

4- اختبارات كفاءة النموذج القياسي:

وللتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية فقد تم استخدام عدة اختبارات منها:

أ- اختبارات فحص البواقي للنموذج

يتضح من الجدول رقم (11) أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي خلوه من الارتباط التسلسلي من خلال قيمة إحصائية LM وعدم وجود اختلاف التباين من خلال قيمة إحصائية اختبار ARCH

جدول رقم (11) نتائج فحص البواقي للنموذج

Statistics	Estimated Value	Probability
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.9512	0.4039
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.8065	0.5543

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي(10) Eviews

ب- **اختبار ثبات النموذج :** تم استخدام اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM OF Squares) واتضح من خلال الشكل رقم (1) ان النموذج يتسم بالثبات ويؤشر إلى السكون بين متغيرات الدراسة وذلك لوقعها جميعا في حدود الثقة خلال الفترة المدروسة

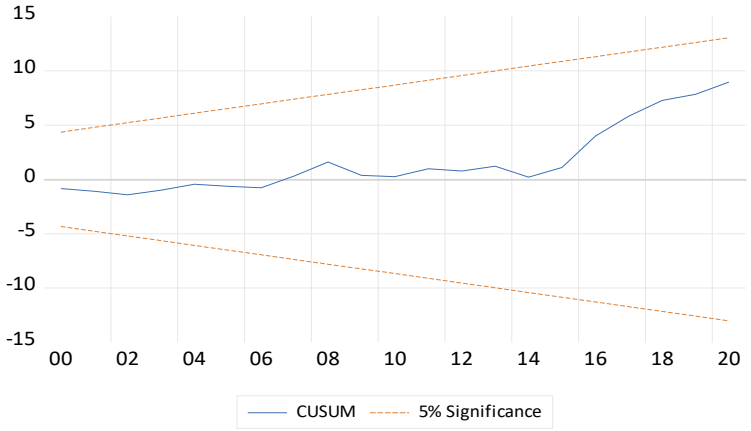

الشكل رقم (1)

خامسا : التوصيات :

يتميز السوق الليبي بأنه سوق استهلاكي نشط نسبياً بعدد مستهلكيه والقدرة الشرائية المرتفعة لمعظم المستهلكين مقارنة بالأسواق المجاورة إضافة إلى ضعف مستوى منافسة المنتج المحلى وعدم وفاءه بمتطلبات المستهلك سواء فنياً أو سعرياً وعليه يوصي البحث بمحاولة إيجاد استراتيجية لإحلال الواردات التي تؤثر بدرجة كبيره على المستويات العامة للأسعار وإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد احتياجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي تستورد من الخارج ، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو تجنب الواردات من المنتجات المصنوعة ، وبالتالي تجنب انتقال التضخم إلى الاقتصاد المحلي ، كما

يجب أن تستهدف السياسات الاقتصادية المحلية ترشيدا في فاتورة الاستيراد وخصوصا في السلع الاستهلاكية الكمالية وغير الضرورية؛ ففضلا على دورها في تقليل مؤشرات الانكشاف التجاري، فإن هذه النوعية من الواردات لا تؤثر سلباً على أنشطة الاستثمار والإنتاج والتصدير.

المراجع:

جبريل ، شرف الدين جمعة (2017) ، "العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1970-2012)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

الجراح ، محمد بن عبد الله (2011)، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة اقتصادية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد27، العدد الأول، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة الاعمال، جامعة الملك سعود، الرياض.

الجروشي ، على عبدالسلام و الاخطل، على محمد و الجعيدي ، صلاح على (2021)، "تحليل ظاهرة التضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2013)" ، مجلة البحوث الاكاديمية ، مصراته .

الحويج ، حسين فرج .(2021) "التضخم المستورد في الدول المغاربية" مجلة رؤى اقتصادية،العدد 11، جامعة الوادي، الجزائر.

الكبيسي، محمد ، تحسين مثنى (2018) ،"قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي (1990-2015) "، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 107 ، جامعة بغداد .

ذهب ، سالم بشير (2017) ، "تقدير عتبة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2012)" ، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد6، العدد1.

زكي، رمزي (1980)، "مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم" ، الهيئة المصرية للكتاب

زكي، رمزي (1986)" التضخم المستورد دراسة في اثار التضخم بالبلاد الرسمالية على الدول العربية" ،دار المستقبل العربي مصر

الزني ، عبد الباري شوشان(1993) " قياس اتجاهات التضخم في الاقتصاد الوطني" امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية الإدارة العامة للدراسات والتخطيط الاقتصادي، ليبيا.

شطيبي ، فايزة و فضي ، سارة(2020)" تقدير التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة (1984-2019)" رسالة ماجستير ، جامعة بالحاج بوشعيب .

العنابي ، احمد(1995) ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار المصرية للطباعة والنشر، الطبعة الاولي، القاهرة.

عناية ، غازي حسبن (2006) "*التضخم المالي*" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،

مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والاحصاء ، التجارة الخارجية لليبيا خلال الفترة (2018-2021)

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، التقرير السنوي (2007-2008).

نجلاء، صالح الزامل(2008)" محددات التضخم في الاقتصاد السعودي" قسم الاقتصاد، كليه الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، السعودية.